مجلة العلوم الانسانية الدولية، ١٤٣٠/٢٠٠٩ هـ.ق، العدد ١٦ (٤) ٩٧-١١٦

الموانع المثولوجية للإبداع في الدراسات السياسية الإسلامية

علي اكبر عليخاني[١]

تاريخ الوصول:١٤٢٨/١١/٨ تاريخ القبول: ١٤٢٩/٣/٢

إن ما نلاحظه الآن هو بطء عملية التحديث و إنتاج الفكر و العلم في الدراسات المنصبّة على الفكر السياسى للإسلام، ففي بحثنا الحاضر نرمي إلى بيان العقبات التي تحول دون إبداع مثولوجية (منهجية) تحديث في مجال الدراسات المتعلقة بالفكر السياسى للإسلام، و تتمثل هذه العقبات الأربع في العقبات المتعلقة بالباحثين أنفسهم، العقبات الناشئة من النظام التعليم و المعرفي في العالم الإسلامي، العقبات الناجمة عن‌النظام التعليمي و المعرفي الغربي و تداعياته و انعكاساته على فكر المسلمين، و أخيراً العقبات ذات الصلة بالأنظمة السياسية و الحكومات في العالم الإسلامي.

الكلمات الرئيسية: الفكر السياسي الإسلامي، التحديث العلمي (الإبداع العلمي)، المثولوجية (المنهجية)، الغرب.

١. الأستاذ المساعد و رئيس مركز الأبحاث الثقافية و الإجتماعية في وزارة التعليم العالي

المقدمة:

إذا اعتبرنا البحث شكلاً من الإبداع و الإنتاج المعرفي و التنظير، فإن هذه المسيرة بطيئة جداً فيما يتعلق بالبحوث السياسية الإسلامية. فأغلب البحوث الموجودة في هذا المجال هي في الحقيقة إعادة قراءة للأفكار السابقة بأطر و الفاظ مختلفة. و لربما يشكل التساؤل حول وجود فكر سياسي في الإسلام أساساً أو إمكانية التجديد في هذا المجال المعرفي، و ما هو متوقع من الإسلام على هذا الصعيد، (انظر: مجتهد شبستري، ١٣٧٩ هـ . ش (٢٠٠٠م)، صص ١٠١-١٠٦) بحثاً مستقلاً بذاته، لنا فرضنا المسبق هنا و بشروط محددة . و هو وجود فكر سياسي في الإسلام (١) و أيضاً وجود إمكانية الإجابة على التساؤلات السياسية المطروحة من الأخذ بالأطر و الشروط الشرعية.

و ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه و معالجته، هو: ماهي الأسباب المثولوجية (المنهجية) التي تحول دون الإبداع المطلوب في البحوث الخاصة بالفكر السياسي الإسلامي؟ و للإجابة على ذلك، بحثت على وجه السرعة بعض العقبات و المشاكل التي تقف في هذا الطريق، و قد لمست شخصياً العديد منها أو شاهدتها عن قرب.

و جرى بحث هذه العقبات ضمن أربعةِ أقسام، و قد تضمن هذا التقسيم جميع العناصر الخاصة ببحث معين، و هي:

القسم الأول، العقبات المتعلقة بالباحث و المحقق، و القسم الثاني، العقبات الخاصة بالنظام التعليمي و المعرفي السائد في العالم الإسلامي، و فيما تناول القسم الثالث، تأثيرات النظام العلمي و المعرفي الغربي، رصد القسم الرابع العقبات و المشاكل الناتجة عن الأنظمة السياسية و طبيعة الحكومات في البلدان الإسلامية.

العقبات المتعلقة بالباحث:

١- الاحتياطات غير العلمية:

إن التطور العلمي رهين بجرأة الباحث و العالم على كسر الأطر و القوالب العلمية الموجودة و الخوض في بحثه و التنظير له خارج الأطر القديمة بحيث لا يشغل تفكيره قضايا هامشية ليست من صميم البحث. فلو مال عقل و ذهن الباحث . طوعاً أو كرهاً، بحق أو بلاحق . نحو قضايا لا تمس صميم البحث العلمي، فإن مسار التجديد و الإبداع سيواجه مشكلة أساسية أو يتوقف في النهاية. و لعل إحدى تلك القضايا الهامشية، الاحتياطات الزائدة و المبالغ فيها في تعامله مع النصوص المقدسة. وقد يتصور الباحث إنه عندما يتناول جانباً من الفكر السياسي الإسلامي فإن آراءه تمتد بجذورها إلى الشريعة و العقيدة، وإن كل ما سيدونه هو رأى الإسلام أو حتى يتصور نفسه مفسراً للوحي الإلهي. و هذا ما يجعله محتاطاً جداً فيبحث بين الماضين من العلماء على من يؤيد ما ذهب إليه، و يتجنب المباحث و الآراء غير المشهورة أو المختلف فيها، أو يكتفي بالعموميات من القضايا و المتفق عليها، و ذلك خلافاً للفقه الذي يعتبر نفسه المتحدث الرسمي باسم الإسلام و المبين لأحكام الله و الذي يسمح لنفسه بإصدار الأحكام باسم الله. و مثل هذه الاحتياطات التي يبديها الباحث في مجال الفلسفة السياسية أو الفكر السياسي الإسلامي تتعارض مع روح البحث العلمي، و تحول دون قيام إبداع و تجديد من قبل الباحث بأصالة فكره و آراءه و إنها من إنتاجه الذاتي و أنه سعى لأن يجعلها منسجمة مع تعاليم الإسلام و أن يستمد لها جذوراً من احكام الشريعة، لكنها في النهاية تبقى من إنتاج فكره هو، و أن يبين هذه القضية بصراحة إلى المخاطبين. و الحل الآخر لهذه المشكلة هو أن نأخذ الخطوط العامة في البحث من الأسس و القواعد و

الأصول الإسلامية، أما المباحث الجزئية و التفصيلية فتكون من نتاج عقله و فكره، و أن يعرف المخاطبون أن هذه البحوث التفصيلية هي من نتاج فكره.

٢– عدم قيام البحوث على النصوص الأصلية:

العقبة و المشكلة الأخرى التي يواجهها البحث في مجال الفكر السياسي الإسلامي، هي عدم رجوع الباحثين إلى المصادر الأولى و الأساسية مثل القرآن و نهج البلاغة والتاريخ السياسي لمرحلة صدر الإسلام. لذلك نجد أن أساس المعرفة لدى الأساتذة و الباحثين في مجال الفكر السياسي الإسلامي يقوم على دراسة مؤلفات العلماء المسلمين خاصة علماء العصر الوسيط، و من الطبيعي أن تكون مثل هذه المعرفة ناقصة و أحادية النظرة. في حين أن معرفة الفكر السياسي الإسلامي تقتضي الرجوع إلى المصادر الأساسية وهي القرآن والسنة وسيرة الأئمة المعصومين و تاريخ صدر الإسلام. و مع أن مثل هذه المعرفة تحتاج إلى دقة متناهية و توظيف علوم أخرى و مواجهة مشاكل من نوع آخر، لكن يبقى هذا الطريق هو الصحيح و الموصل إلى المعرفة. و مثل هذا الجهد لن يكون أشق و أصعب من الخوض في الفكر السياسي الغربي، لكن المشكلة هي إننا لم نضع أقدامنا في هذا الطريق، كما أن نظامنا التعليمي لا يوفر لنا الظروف و الشروط الملائمة لذلك. على سبيل المثال أغلب أساتذتنا و باحثينا يجيدون الانجليزية و هم عادة خريجو الجامعات الغربية، و تراهم بناء على هذا يتناولون المباحث و الآراء المطروحة في الجامعات الغربية. و المسألة الأكثر أهمية هنا هي أن تقوم الدراسات في مجال الفكر السياسي الإسلامي و أن يتم الحكم عليها من منظار غربي.

٣– أخذ المواضيع العامة و عدم تكرار المراجعة للنص:

لو قمنا بالبحث في القرآن و السنة حول «السياسة و الحكومة في الإسلام» بخطوطها العامة، فسوف نصل إلى معلومات و معارف كثيرة و قيمة، و سيكون بحثنا غنياً و دسماً لكن قد يفتقد هذا البحث للقيمة العلمية و البحثية و قد يكون خاوياً من أي إبداع أو إنتاج معرفي أو تقديم حلول لبعض القضايا. فمن الواضح اليوم أن مواضيع البحث و الدراسة يجب أن تكون جزئية و دقيقة ، مثل «الحرية في حكومة الإمام علي (ع)» و بالطبع فإن مواضيع مثل: «الحرية السياسية في حكومة الإمام علي (ع)» و «حرية المعارضة السياسية في حكومة الإمام علي (ع)» و «حدود حرية المعارضة السياسية في حكومة الإمام علي (ع)» أكثر دقة و تفصيلاً بالترتيب. و لو اختار الباحث مسألة السياسة و الحكم عند الإمام علي (ع) فإن مبحث الحرية سيكون جزءاً من مضمون بحثه، و لن يكون بحثه تجديدياً و إبداعياً و منتجاً لمعرفة جديدة.

أما المشكلة المهمة الأخرى فهي أن الباحثين في هذا المجال المعرفي لا يرجعون إلى القرآن و السنة لكل موضوع و بشكل مستقل. على سبيل المثال، إذا تناول أحد الباحثين موضوع «الحرية السياسية في القرآن» و راجع من أجله كل القرآن أو الآيات المتعلقة بالموضوع، فهذا الباحث لا يحق له أن يتناول في الوقت نفسه أو بعد الإنتهاء مباشرة من بحثه، موضوعاً آخراً مثل «العدالة السياسية» أو «الإنسان السياسي» في القرآن، لأنه سيكون تحت تأثير أجواء البحث الأول من الناحية الذهنية، و بالتالي هو بحاجة إلى مراجعة ثانية للقرآن الكريم للبحث في موضوعه الجديد. و إذا ما ركز الباحث جهده حول موضوع «حرية المعارضة السياسية» في الإسلام بالتحديد، فإنه سيصل إلى آراء و نتائج و سوف يستفيد من القرآن و السنة بشكل قد لا يجده في أجواء و ظروف مغايرة. و للتركيز حول بحث «العدالة السياسية»

عليه أن يعود إلى دراسة القرآن والسنة بهذه النظرة وهذه العقلية، أي عقلية العدالة السياسية، وعندها سيجد آفاقاً جديدة في بحث العدالة السياسية لم يكن ليصل إليها و هو يحمل هاجس و تأثيرات موضوع الحرية في القرآن و السنة.

و على أساس ما تقدم، إذا أراد الباحث الخوض في عشرة مواضيع أو مفاهيم في القرآن و السنة عليه أن يعود إلى القرآن و السنة عشر مرات ، ليكون هناك تطابق انسجام نفسي و عقلي بين ما يبحث فيه و ما يبحث من أجله، و في كل مرّة يقرأ الكتاب و السنة و كأنه يقرأهما لأول مرّة.

٤– البحث في القضايا الذهنية أو المتفق عليها:

و من العقبات الأكثر أهمية أمام الإبداع في مجال الفكر السياسي الإسلامي، تناول المباحث اللاهوتية و الذهنية و غير الملموسة من قبل الباحثين. بعبارة أخرى، لا يبدأ الباحث من القضايا الموضوعية التي تواجهه في المجال السياسي، بل يبدأ من المباحث العامة و الكلية في العقائد الإسلامية. و بالطبع فإن الاختلاف ليس ملحوظاً حول هذه الكليات و العموميات، مثل ضرورة العدالة و أهميتها و وجود آيات في القرآن الكريم تتحدث عن مسألة العدالة و كون العدالة قوام نظام الوجود و النظام الاجتماعي و السياسي، في حين أنه لا يتناول الآيات التطبيقية و المصاديق الموضوعية و المؤشرات على العدالة في المؤسسات السياسية و المجتمع. أو تكون أغلب مباحث الحرية السياسية في الإسلام، حول حرية الإنسان من الأهواء و الميول و عبودية الله عزوجل. في حين أن هذا الموضوع لا خلاف فيه أولاً و لا يرتبط بالحرية السياسية في نموذج الحكومة الحديثة ثانياً. و هكذا مباحث مثل التوحيد على اعتباره أساس المجتمعات الإسلامية، و حق التشريع و حق السلطة التي هي من اختصاص الذات الإلهية المقدسة .

إن المشكلة التي تواجهها البلدان الإسلامية اليوم ليست في إنكار التوحيد أو حق السيادة الإلهية، بل في الاستخدام و التوظيف السياسي و الفردي أو الطبقي للتوحيد و حق السيادة الإلهية، و التي يتبعها مشاكل أخرى مثل المحسوبية و المنسوبية و عدم وضع الشخص في المكان المناسب، و هذه بدورها تولد مشاكل أخرى مثل الفقر و الفساد و البطالة و الاستغلال الإداري و السياسي، وعدم وجود حريات سياسية و أمثال ذلك، و جميعها يأتي من ضعف الإدارة، و بالطبع فإن أغلب الحكومات القائمة في العالم الإسلامي اليوم لا تسمح بالخوض في تفاصيل المشاكل و القضايا، و تحبذ أن يجري تناول القضايا السياسية بشكل كلي و عام، لتبقى الأمور التي ذكرناها على حالها. و لقد أدى ذلك إلى ابتعاد مباحث و دراسات الفكر السياسي الإسلامي عن القضايا الأساسية التي يواجهها المجتمع الإسلامي، و بالتالي بقيت بعيدة عن مخاضات الفكر و الإبداع و الإنتاج المعرفي السياسي.

و من الأسباب الأخرى التي تجعل الدراسات و البحوث في مجال الفكر السياسي الإسلامي عامة و كلية، هي أن المعطيات الدينية و الوحيانية التي تنشأ منها الأفكار، عامة و كلية بطبيعتها. و في حين أن هذه الخصوصية تعتبر إيجابية بالنسبة للتعاليم الدينية و الوحيانية، لأنها تجعلها خارج الدائرة الزمكانية، لكنها سلبية و غير جيدة بالنسبة للفكر السياسي، لأن الفكر السياسي يجب أن يتناول موضوعات و قضايا محددة و جزئية و طرح الحلول المناسبة لها في كل مكان و زمان. على سبيل المثال نجد أن آراء شهاب الدين السهروردي السياسية و نهجه الشهودي (الإشراقي) في علم السياسة و ما يتعلق بالسلطة، يبين أنه تناول فقط بعض القضايا الذهنية الجميلة والغريبة تماماً عن واقع السياسة و السلطة، (٢) فالمباحث السياسية التي يطرحها السهروردي، سماوية، غير ملموسة، غريبة

عن عالم السياسة و صراعاته و تعارضات مصالح السياسيين التي تمتد إلى داخل الانسان و طبيعته. لأن السياسة و السلطة توفران أرضية مناسبة لظهور و تجلي الأبعاد النفسية الإنسانية، و في هذا الصدد تكون كلمة الفصل للمصلحة السياسية الخاصة بالفرد و النظام الحاكم .

و مع وجود بعض الاستثناءات التاريخية مثل الإمام علي (ع)، فإن هذه الاستثناءات البشرية لا تشكل سبباً لطرح موضوعات بعيدة عن واقع الممارسة، علماً أنه في نفس الفترة التي مثل فيها أميرالمؤمنين علي(ع) استثناءاً في السلوك و الفكر السياسي كان الآخرون يتصرفون وفق السياق المألوف في عالم السياسة. و مثل هذه الاستثناءات يجب أن لا تجر البحوث و الدراسات السياسية نحوها لإنها تبقى استثناءاً على الدوام.

العقبات و المشاكل المرتبطة بالنظام التعليمي و المعرفي:

١– عدم طي مسيرة تراكمية و تكاملية:

لابد من طرح نظريات مختلفة تتناسب مع الظروف الزمكانية أو طرح قضايا تساعد في حلّ المشاكل السياسية و الاجتماعية. و بعد مضي دورات متعددة، ستقوم نظريات جديدة على أساس النظريات السابقة، و سيصل الباحثون من بين عدد كبير من النصوص و النظريات العلمية إلى حلول أو نظريات جديدة. لكننا في مجال الفكر السياسي الإسلامي و فيما يتعلق بالقضايا و المواضيع و المفاهيم السياسية و الاجتماعية، لا نشاهد أي تراكم للنصوص و النظريات المختلفة. فالمباحث التي تتناول مسألة الحاكم و الحكومة نجدها تدور عند الشيعة حول محور الإمامة و عند السنة حول محور الخليفة. ولا نشاهد في تاريخ الفكر السياسي الإسلامي بحوثاً معمقة و نظريات معقدة حول مفاهيم مثل: الإنسان، العدالة، الحق، الناس و غير ذلك. فأغلب البحوث كلية و عامة تمجد المفاهيم و أهميتها مستندة إلى القرآن و السنة.

إن الأسس القويمة التي يستند اليها أي علم، هي الآراء و النظريات المتراكمة من الماضي، و لأنه لا توجد عملية تراكم معرفي، فلا يمكن الوصول إلى نظريات دينامية تلبي حاجة العصر. و من هذا المنطلق، عندما ندخل حالياً إلى ساحة الفكر السياسي الإسلامي، فإن نظرياتنا لا تشكل امتداداً لنظرياتنا و مباحثنا السابقة (٣) لذلك تقع على الباحث نفسه مهمة ملىء هذا الفراغ الحاصل بسبب عدم وجود تراكم معرفي. و على الباحث إيجاد الأسس التي تقوم عليها هذه البحوث الجديدة، و إن تستند أو تتصل ببعض آيات القرآن و الروايات أيضاً. و من جانب آخر، فالبحوث الجديدة ليست بديلاً عن البحوث القديمة و لا تبين نقاط ضعفها و نواقصها، لأن المباحث السابقة لا تشكل حلقة أو مرحلة في سياق النظام المعرفي السياسي.

و للوصول إلى نظام معرفي فيما يتعلق بالفكر السياسي الإسلامي، و بغض النظر عن ضرورة الإبداع، يجب أن تتصف المباحث الجديدة بما يلي:

أولاً– يمكنها من الناحية الكمية و في فتره محددة – نصف قرن على الأقل – أن توجد شبكة معرفية مترابطة و متداولة فيما يتعلق بموضوع خاص . بعبارة أخرى تصدر في الفترة المحددة المذكورة و حول موضوع معين مئات الكتب و المقالات ليحصل التراكم المعرفي،

ثانياً– أن تبحث كل واحدة من تلك الكتابات جانباً من الموضوع و تشبعه بحثاً، من قبيل تناول جوانب لم يتناولها السابقون في البحث أو عملية نقد شاملة لطروحات و آراء الآخرين في هذا الشأن. بتعبير ثالث، أن لا يحصل تكرار للمباحث السابقة بأشكال مختلفة. فحسب ما قمت به من تحقيق حول ما نشر عن الإمام علي (ع) في العام الذي

خصص له في الجمهورية الإسلامية الايرانية (عام ٢٠٠٠ م) وجدت أن معظم ما كتب كان تكرار لكتابات سابقة أو لنوع محدد من المفاهيم و المباحث.

ثالثاً- و بالإضافة إلى تراكم المعرفة في حقل محدد، أن يجري تراكم للمواضيع المترابطة و خاصة بمجال الفكر السياسي، بما يوجد شبكة مترابطة و منسجمة من الإنتاج المعرفي في مختلف مواضيع الفكر السياسي.

اضافة إلى ذلك، فإن الفردانية في المعرفة و عدم وجود معرفة سياسية في العالم الإسلامي، حال دون ظهور تيار معرفي مستمر و متراكم في مجال الفكر السياسي، معرفة تستمد أصولها و مبادئها من القرآن و السنة و تستفيد من تجارب و خبرات الماضين على مدى التاريخ. و حول هذا الموضوع يقول الباحث نصر محمد عارف (و هو محق فيما يذهب اليه) إن مفكرين و علماء كبار من أمثال ابن خلدون، الفارابي، ابن سينا، الغزالي، الماوردي و غيرهم، جرت دراستهم دائماً على إنهم ظواهر فردية، مستقلة، مجزأة تتملك نبوغاً ذاتياً و قد أدّى هذ النبوغ إلى ظهور تلك الأفكار التي جاءوا بها، في حين أننا بحاجة إلى دراستها ضمن سياق و نسق معرفي معين و نظهر تأثرها بآراء بعضها و بالظروف التي أحاطت بها. و بالرغم من أن نصر محمد عارف يعتقد بإمكانية تتبع و مشاهدة هذا الترابط و الاستمرار المعرفي (انظر: عارف، ١٣٨٤ هـ . ش (٢٠٠٥م)، صص ٥٥-٥٦) لكنني أستبعد مثل هذا الأمر فيما يتعلق بالفكر السياسي . و قد أدى ذلك لأن يصبح الأشخاص هم المحور في مجال الفكر السياسي الإسلامي، بدل محورية الأفكار. وعلى هذا الأساس تم إغفال دراسة الخلفيات و البيئة والعوامل الزمانية و المكانية و التأثيرات الخارجية التي تعتبر من لوازم و ثوابت معرفة أي فكرة أو نظرية. و الأمر من كل ذلك هو أنه لم يكن هناك تراكم معرفي في مجال الفكر السياسي الإسلامي.

٢- الماضوية:

قد تكون الأطر الفكرية الخاصة التي يحملها الباحث، أو الظروف و الأجواء السائدة في الأوساط العلمية، أو الظروف السياسية التي يعيشها بلده، لا تسمح له بأن يصرح برأيه مباشرة و يستنبط أفكاره بدون واسطة من القرآن و السنة، لذلك نراه يلجأ و يعتمد إلى البحث في الماضي ليجد من بين الآراء و النظريات السابقة ما يدعم رأيه أو يقوم بشرحها و بيانها كنوع من التبني لتلك الفكرة أو النظرية، و هذا الأمر يشكل واحداً من أهم المعوقات التي تقف أمام الإبداع في مجال الفكر السياسي الإسلامي. أما المشكلة في ذلك فتبدأ من:

أولاً- العلماء و المفكرون القدامى، و من أي عصر أو مرحلة كانوا، فإنهم يمثلون خصوصيات و أجواء تلك المرحلة و آراؤهم بالطبع متأثرة بالأجواء السياسية و الاجتماعية المحيطة بهم. كما أنه لم تكن في ذلك العصر تخصصات كما هي عليه اليوم، و لا تفرعات علمية كالتي نشاهدها في العصر الراهن، و لا تطوراً كالذي نعيشه اليوم، فالمعلومات البشرية قليلة من حيث الكم و في مراحلها البدائية من حيث النوع مقارنة بما هي عليه اليوم. و على هذا الأساس فالقضايا التي يواجهها الباحث و المختص في مجال الفكر السياسي اليوم أو الأجواء و الظروف التي يعيشها و تحيط به، قد لا تجد معناها أبداً بالنسبة للعلماء المسلمين الماضين ، بل لا يمكنهم إدراكها.

ثانياً . لقد واجه المفكرون و العلماء المسلمون الماضون قضايا و مشاكل تختص بعصرهم و طروحوها في آثارهم، في حين أن الباحث المسلم اليوم يواجه تحديات و قضايا خاصة بهذا العصر الذي يختلف تماماً في تركيبته و تحدياته و قضاياه عن العصور السابقة، فبعض المواضيع والقضايا المطروحة اليوم لم تكن تخطر على بال العلماء السابقين أو حتى أنهم لم يكونوا ليتخيلوها، لأن هناك اختلافاً سنخياً في القضايا. و

الباحث اليوم نراه أحياناً يحمل العلماء الماضين الأفكار التي يحملها في سياق البحث، أو يعبر عن أفكارهم و نظرياتهم بلغته الخاصة ليصل إلى النتيجة التي يرجوها و يطمح إليها، و هذه القضية من الآفات المنهجية في مجال المعرفة.

ثالثاً- عندما يقوم الباحث بدراسة مؤلفات العلماء من الماضين و تدوين ملاحظات و مقاطع النصوص التي كتبوها، و لكي يدرك مضامين تلك المؤلفات و النصوص بشكل جيد، فإنه سيستغرق في أجوائهم الفكرية و حتى النفسية أحياناً، لذلك سيتأثر فكره و طبيعة أسلوبه بالماضين، و لعل هذا هو السبب في أن أغلب المؤلفات المعاصرة في مجال الفكر السياسي الإسلامي تحمل صبغة الماضي و أسلوبه في التفكير و الكتابة، و بالتالي هي غير عصرية و لا تجاري أو تنافس كتابات الفكر السياسي في الغرب.

رابعاً- إن الاختلاف الموجود بين العلماء و المفكرين السابقين و القدامى و كثرة الآراء الواردة في قضية معينة تصرف جهد الباحث و الدارس في الاطلاع عليها و مناقشتها، خاصة و أن أغلب تلك الآراء و المؤلفات غير مصنفة و لم يجر أي ترتيب و تبويب و تلخيص لها، فلا نشاهد تاريخ كل علم بشكل مستقل، على سبيل المثال لو أن باحثاً صرف ١٠٠ وحدة من الطاقة للبحث و الوصول إلى حل في قضية معينة من القرآن و السنة ، فإنه سيستهلك ٧٠ وحدة من طاقته تلك لفهم و بيان آراء وأقوال العلماء الماضين و ستكون الـ ٣٠ الأخرى غير كافية لإدراك معاني الكتاب و السنة بالطبع. و القضية المهمة الأخرى، هي أن العوامل و الأسباب السابقة ستؤدي آلياً و عن غير قصد إلى أن ينتقل الباحث إلى فضاءات بعيدة كل البعد عن الإبداع و الكشف عن حلول للقضايا المعاصرة، مهما كانت غايته الأولى هي البحث عن حلول للتحديات التي يواجهها المجتمع اليوم على صعيد الفكر السياسي، و لن يكون هذا الشخص باحثاً من القرن الحادي و العشرين يبحث عن إجابات من خلال التحقيق في القرآن و السنة، بل هو باحث يعيش في القرن الحادي و العشرين و يكرر مقولات علماء من قرون بعيدة و ماضية تختلف موضوعياً عما يواجهه الإنسان و المجتمع في العالم المعاصر، بعبارة أخرى ستتحول أفكار العلماء السابقين و آرائهم إلى قوالب للباحثين المعاصرين، وهذا يعني تحميل و فرض التجارب التاريخية السابقة على الحقائق القائمة اليوم.

و من الواضح أن تناولنا لهذه المواضيع لا يعني بالضرورة إهمالنا لآثار وأفكار الماضين من علمائنا و مفكرينا، و حصر أفكارهم في العصور التي عاشوا فيها أو الاستخفاف بآراءهم و نظرياتهم، بالعكس إننا نؤمن بضرورة دراسة تلك المؤلفات و الآراء و فهم مسيرة تطورها و تكاملها. لأنه من المهم بالنسبة لنا معرفة كيفية مواجهة علمائنا السابقين للتحديات و القضايا الفكرية و السياسية التي واجهوها في عصرهم، و ما هي ردود فعلهم العلمية و العملية عليها، و ما هي تبعات الجهود التي بذلوها على الصعيدين السياسي و الاجتماعي. و ما نقصده هو ضرورة دراسة هذه المؤلفات و الأفكار ضمن سياقاتها التاريخية و الظروف و الأجواء السياسية و الاجتماعية و الفكرية التي أحاطت بها و أثرت في تكوينها و صيرورتها، بحيث لا تفرض نفسها اليوم على قضايانا المعاصرة و التحديات التي نواجهها من خلال الباحثين المعاصرين الذين يتناولونها.

٣- غلبة الاتجاهات الفقهية: (٤)

مع أن التفقه و البحث الديني، كان يعني منذ البداية تحول الإنسان إلى عالم و باحث في القضايا الدينية و الشريعة الإسلامية، لكن اتساع دائرة العلوم و المعارف الإسلامية إثر ظهور قضايا مستحدثة و الإجابة عليها من جهة، و إضافة تأويلات و تفاسير و مؤلفات و آراء العلماء المسلمين إلي ذلك من جهة أخرى، أدى إلى ظهور مجالات و فروع علمية مختلفة

تحولت فيما بعد إلى مجالات تخصصية، ومن أهم تلك المجالات «الفقه». و قد استطاع علم الفقه أن يطور نفسه و يجد مكانته المرقومة و يبسط نفوذه و يؤدي رسالته بسرعة كبيرة، للحد الذي سخر فيه بعض العلوم الأخرى مثل التفسير و الحديث و الرجال لصالحه. و علم الفقه الذي يتولى بيان تكليف المسلم في مواجهة مسائل و سلوكيات الحياة اليومية ضمن إطار: الواجب و الحرام و المستحب و المكروه و المباح، لم يجد الحاجة للخوض في مباحث علمية معقدة و انتزاعية و عقلية، فبقي قائماً على النقل بشكل أساسي. و كان أقصى ما وصل إليه الفقه من إبداع هو استنباط أحكام القضايا المستحدثة، و ذلك أيضاً على أساس النقل. و استنباط الأحكام في القضايا المستحدثة يعني بالضرورة البحث عن ما يشابهها بشكل مباشر أو غير مباشر في القرآن و السنة، و إذا لم يكن للقضية المستحدثة ما يشابهها في الكتاب و السنة، هنا تصبح المسألة صعبة و على الفقيه معالجتها من خلال فتوى تأخذ بعين الاعتبار الظروف و المصالح الزمكانية. و بهذا الشكل لم يتجه الفقه كعلم منذ البداية نحو التعقيدات العلمية و الفقهية ، فبقى يعتمد على النقل و يهدف إلى استنباط الأحكام و بيان تكاليف المؤمنين في إطار الأوامر و النواهي (٥). فكان من الطبيعي أن لا يتناول هذا العلم الأبعاد المعقدة في الخلق و الإنسان و المجتمع و مئات المواضيع التخصصية الأخرى في مجالي السياسة و الاجتماع، وأن يحصر البحث في بعضها ببيان أحكام و تكاليف المؤمنين وكيفية التعامل معها.

و ظهرت في دائرة المعارف الإسلامية علوم أخرى، تستند الى العقل أكثر مما عليه الفقه، لأن هدفها لم يكن بيان الأحكام الشرعية، بل التعمق و الغور في صميم القضايا و إدراكها علمياً و معرفة جميع أبعادها، و من تلك العلوم و المعارف يمكن الإشارة الى علم الأخلاق، علم الكلام، التفسير، الفلسفة الإسلامية و غيرها. و فيما لو كان هناك احتمال بحصول تحول عميق و جذري في مجال البحوث الخاصة بالفكر السياسي الإسلامي، فإنه سيكون بالتأكيد ضمن إطار هذه العلوم، لأنها تمتلك ارضية ذلك التحول. أما، لماذا لم يحصل مثل هذا التحول إلى الآن؟ فلعل السبب يمكن في إقصاء هذه العلوم و وضعها على هامش الحياة العلمية والاجتماعية، خاصة بعد بداية الانحطاط الحضاري للمجتمع الإسلامي و الذي حصل في القرن السادس أو السابع الهجري، فحل الفقه مكانها، باعتباره العلم الذي يرغب فيه جمهور المسلمين و أنظمتهم السياسية! و هذا العلم كما قلنا يعجز عن طرح مباحث عقلية عميقة أو التنظير في مجال السياسة و الاجتماع، لأنه بالأساس لا يرى لنفسه أية رسالة و مهمة في ذلك. حتى المباحث السياسية التي طرحت في أطر و قوالب أخلاقية، كما هو الحال مع المؤلفات الأخلاقية لابن مسكويه الرازي و الأخلاق الناصرية للخواجة نصير الدين الطوسي و روضة الأنوار العباسية للمحقق السبزواري و غيرها، لم تتمكن أن تفي بالغرض، السبب هو أن الفقه كان يهيمن على أهم مباحث الفكر السياسي الإسلامي، مثل مباحث: المرابطة، إحياء الشعائر، الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، المحاربة، البغي، الارتداد و غيرها على صعيد السياسة الداخلية، و مباحث: نفي السبيل، العقود و معاهدات الذمّة، الأمان و الاستئمان، السلام و الصلح و غيرها على صعيد السياسة الخارجية. و كما أشرنا من قبل، فإن هذه الأحكام مبنية على النقل و بسيطة جداً، هدفها هو بيان الحكم الشرعي للمكلفين فقط، و حتى لو كانت تقدم إجابات و حلولاً للقضايا و المسائل التي تواجه المكلفين قبل مئات السنين، فإنها

بقيت بسيطة و غير معقدة و متطورة على الرغم من تعقد الأوضاع السياسية و الاجتماعية و تطورها، و الظاهر أن أسلوبها و سياقها لم يكن ليستجيب لتساؤلات و تحديات العصور اللاحقة و تعقيداتها. حتى المؤلفات التي كتبت اليوم في مجال الفقه السياسي فإنها تتناول موضوعات مهمة و أساسية و لكن ضمن أجواء فقه الماضين و بيئتهم السابقة (راجع: شكوري، ١٣٧٧ هـ . ش (١٩٩٨م)؛ عميد زنجاني، ١٣٧٩ هـ . ش (٢٠٠٠م)).

و لهذا الاتجاه المذكور سلفاً أربع تبعات:

الأولى، أن مباحث الفكر السياسي في الإسلام لم تتخذ أطراً علمية و تنظيرية تتناسب مع تطور الأنظمة السياسية و الاجتماعية.

الثانية، تصور البعض عدم إمكانية ظهور فكر سياسي و نظريات سياسية في الإسلام من الأساس.

الثالثة، أن العديد من الباحثين، يحاولون الأستمرار في طرح مباحث الفكر السياسي الإسلامي ضمن أطره الفقهيه، الأمر الذي يصعب معه الوصول الى النتيجة المرجوة.

والرابعة والأخيره، أن المدافعين عن الإسلام السياسي الدينامي و الحركي في عالم اليوم، يستندون في دفاعهم إلى نفس تلك الأسس الفقهية السياسية، لذلك يعتبر الآخر أن أدلتهم و براهينهم غير عميقة و ليست مقنعة. حتى الفقهاء الذين تناولوا موضوعات معاصرة، مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، بنية الحكومة الإسلامية، التعددية الحزبية، المشاركة السياسية و غيرها، لم تكن مطارحاتهم و بحوثهم عميقة و منهجية (انظر: القرضاوي، ١٤١٩ هـ (١٩٩٩م)؛ عبد الخالق، ١٤١٩هـ (١٩٩٩م)). و فيما عدا القضايا التي أشرنا إليها، يجب الاعتراف بأن فقهنا يعاني حالة من الركود و الفتور فيما يتعلق بالمباحث و الموضوعات الجديدة، و أنه يعاني من انسداد في باب الاجتهاد فيما يتعلق بها (انظر: صادقي رشاد، ١٣٨٤هـ. ش (٢٠٠٥م) صص ٥٣-٧٨؛ حسن، ١٣٨٣ هـ. ش (٢٠٠٤م) صص ٢٣٦-٢٤٢)) .

٤- الترف العلمي:

و من المعوقات و الموانع التي تقف بوجه الإبداع في مجال البحوث السياسية الإسلامية، ظهور نوع من الترف العلمي و الشخصانية و الشعور بالأفضلية. و قد تكون العلوم الإسلامية التي تتحمل رسالة سياسية و اجتماعية أقل مواجهة مع منافساتها من النظريات الأخرى مباشرة، و إذا كانت هناك بعض المواجهات احياناً. فهي التي أدت الى تقدم مسيرة تلك العلوم و النظريات و تطورهما و حصول نتائج جديدة منها. أما السبب في عدم المواجهة فيعود بالأساس إلى نظرة العلماء و المفكرين الذين يطرحونها، فهؤلاء يعيشون حالة من الترف العلمي و الشعور بالانتساب إلى الوحي، و يعتبرون علومهم أفضل من العلوم الأخرى، أي أن هذه العلوم تتنزه عن الدخول في معارك و سجالات مع منافساتها أو مع الحقائق و القضايا الاجتماعية الموضوعية التي تسعى هذه العلوم إلى حلها و تقديم إجابات فيها. وفي بعض الأحيان التي تقوم فيها النظريات المنافسة أو الحقائق الاجتماعية بالهجوم على هذه النظريات و العلوم مباشرة أو تسيء إلى مكانتها السامية! نجد هذه العلوم تترك ساحة المواجهة و السجال مع العلوم و النظريات الأخرى لتتمرس خلف الجماهير و جموع المؤمنين.

و من أجل حل المشاكل التي تأتي جراء نسبة كل واحدة من الأفكار إلى الإسلام و الوحي الإلهي، فإن الحل المقترح هو أن يكون ارتباط المعارف الإلهية (الكتاب و السنة) بجميع المباحث التي طرحها المسلمون، ارتباطاً من جانب واحد، أي أن يكون الكتاب و السنة موجهان و يتوليان الخطوط العامة لحركة تلك العلوم، و أن لا تتمكن تلك العلوم من السير

بالاتجاه المعاكس، أي نحو الأعلى و تربط نفسها بالوحي، أو أن تتحدث عن مدى تعلقها و تمسكها بالوحي، بل تكون المعارف الإلهية (الوحي) ملهمة و موجهة لتلك العلوم، كالشمس التي تمنح نورها لجميع الكائنات و الجميع ينهل من ضوئها و يستفيد منه في النمو و التكامل. لكن هذه الاستفادة و هذا النمو لا يمكن أن يعود على الشمس نفسها.

٥– تعميم دائرة القداسة:

الإسلام مقدس، لأنه دين سماوي، لكن السؤال يدور حول مدى دائرة القدسية في حياة الإنسان و خاصة فيما يتعلق بالسياسة و الحكومة، و ما هي حدودها؟ و فيما يتفق المسلمون على مدى التاريخ حول قدسية الكتاب و السنة النبوية المطهرة، يضيف الشيعة إلى ذلك سيرة الأئمة المعصومين (ع)، وفي هذا المجال لا ضير و اعتراض على البحث و النقاش العلمي، بل جرى التأكيد عليه، مع الحفاظ على المقدسات. و التأكيد على البحث و النقاش العلمي مرده أسباب صدور كل واحد من الأحاديث الواردة و الظروف الموضوعية التي أدت إلى هذا النوع من الإجابة على الأسئلة أو الحاجات التي ظهرت حينها، و لقد أدى الاهتمام بهذه البحوث إلى ظهور علوم القرآن، التفسير، فقه الحديث و علم الرجال. و على هذا الأساس لاشك أن القرآن و السنة و الحديث مقدسات، لكن هل تعمم هذه القدسية لتشمل البحوث التي يقوم بها الباحثون و العلماء المسلمون فيما يتعلق بتلك المقدسات؟

فمن البديهي أن العلماء المسلمين بشر غير معصومين، و الانسان بمقتضى الخلقة يتأثر بالبيئة الأسرية و التربوية و بالظروف الاجتماعية و السياسية التي تحيط به، و كما يختلف ميزان تعقل الإنسان و فهمه من مرحلة و فترة إلى أخرى، و هذا أيضاً محدود و مرتبط بالظروف العلمية و مدى التطور العلمي للعصر الذي يعيش فيه ، و هذه المحدودية في إلادراك الإنساني أو الخطأ، يعد من مقتضى تكوينة الإنسان و تركيبته و طبيعته. و من جانب آخر فإن أهم خصائص القرآن و السنة هي خلودهما، و بالتحديد تلك الأجزاء التي لا تتبع لظروف الزمان و المكان .

إلى ذلك فإن المباحث و النظريات العلمية تحمل في ذاتها رغبة كبيرة في الخلود و البقاء شريطة تمكنها من إقصاء المباحث و النظريات المنافسة و البديلة عن الساحة، أو الحيلولة دون بروزها. و عندما ترتبط مباحث الفكر السياسي مباشرة بالقرآن و السنة ، فإن المجال ينفتح أمامها للبقاء و الخلود عن طريق نسبة نفسها إلى القرآن و السنة، و بهذا الترتيب يوضع الفكر البشري المحدود و الزائل و المعرض للخطأ، إلى جانب الوحي المنزل من قبل الله و المعارف الخالدة التي لا ينالها تقادم الأيام و لا الخطأ، فتصور نفسها تابعاً لتلك المعارف الخالدة أو مفسرة و شارحة لها . فيتحول النقد والتخطئة التي تتعرض لها إلى نقد و رفض لكلام الوحي، و يصبح إقصاء هذه المباحث و الآراء إقصاءاً للوحي الإلهي. فيغلق الطريق أمام أي نوع من الإبداع، ولا تتمكن أية نظرية جديدة من الظهور أو مناقشة ما هو موجود و يتحول التجديد و الإبداع مشروطاً بقبول إطار النظرية القائمة و مقتصراً على فروعها . دون إبداء أي معارضة صريحة!. و في هذا السياق، يمكن القبول بالتجديد الذي هو في الحقيقة القبول بالنظرية القديمة و إلحاق إضافات بها، هكذا نجد بعض المواضيع تضخمت على مدى التاريخ، لأنها شهدت إضافات بين الحين و الآخر، لكن هذه إلاضافات لم تكن أبداً لتنال من أصل النظرية و الأسس التي تقوم عليها و تطرح نفسها بديلاً عنها. ومع إمكانية ظهور نظريات و مباحث سياسية جديدة على مدى التاريخ بسبب ظهور موضوعات و ظواهر جديدة و

مختلفة، إلاّ أن نسبة هذه النظريات للوحي سدَ الطريق أمام أي نوع من الإبداع أو ظهور نظريات و مباحث جديدة.

و كما قلنا، من أسباب عدم انتاج نظريات و معارف جديدة، هو أن النظريات الأولية في كل عصر نسبت نفسها إلى الوحي الإلهي و سدّت الطريق أمام أي منافس أو بديل معرفي للظهور في مواجهتها. وقد احتاج هذا الأمر إلى أدواته و وسائله الخاصة، و لأن مثل هذه الأدوات و الوسائل غير متوفرة في مجال العلم و المعرفة، على اعتبار أن المعرفة تقوم على الاستقصاء و البحث و الدليل و الاستدلال، وأن التوسل بجميع الوسائل لإقصاء المنافس يتعارض مع جوهر العلم، ولعدم إمكانية استخدام هذا الأسلوب معرفياً، فقد تسربت حربة التكفير و التفسيق من خارج دائرة العلم و المعرفة إليهما. فالنظريات الأولية التي نسبت نفسها للوحي و مع مقاومتها النظرية في مواجهة أي إبداع و ظهور نظريات جديدة، تسلحت عملياً بالحربة المشار إليها للوقوف أمام أية محاولة معرفية جديدة و إبداع خارج عن إطار المألوف.

و لم تواجه النظريات الجديدة تحديات و صراعات نظرية و علمية و دعائية فحسب بل إنّ استخدام ادوات الصراع الجديدة و التي أشرنا إليها، قد جعل الصدام يتحول إلى صدام مادي و جسدي، الأمر الذي أخلَّ بالموازنة الموجودة. لأن أصحاب النظريات التكفيرية و من أجل الوصول إلى أهدافهم و تنفيذ تبعات التكفير، أصبحوا بحاجة إلى سلطة و قوة قهرية. ومن جانب آخر، أدت بعض العوامل السياسية و الاجتماعية و منها حاجة الحكام و أصحاب السلطة إلى آراء علمية و دعم العلماء لإسناد حكوماتهم و إضفاء الشرعية على تصرفاتهم، إلى ربط هؤلاء العلماء (أصحاب النظريات التكفيرية) بالسلطة، فوجد كل فريق منها ضالته عند الآخر، في حين كانت ضالة العلم و المعرفة هي الحقيقة، و ضالة السياسة و السلطة هي المصلحة، لكن عند ارتباط العلم بالسلطة أصبح العلماء تبعاً للسلطة و الأمراء، و أصبحت ضالتهم مصلحة النظام و الحاكم بدل الحقيقة أو مصلحتهم. و كانت نتيجة هذا التلازم المعقد، الحفاظ على النظريات و المباحث التي نسبت نفسها للوحي، و أيضاً عقم جميع المحاولات العلمية و الجريئة التي سعى أصحابها و مبدعوها إلى تحطيم الأطر النظرية و العلمية القائمة.

العقبات الناتجة عن الغرب:

١- سيطرة المضامين و الأطر المعرفية الغربية على الفكر السياسي:

من جملة الموانع و المعوقات التي تقف في طريق الإبداع في مجال الفكر السياسي الإسلامي، سيطرة و سيادة الفكر السياسي الغربي على أذهان الباحثين في الفكر السياسي الإسلامي، للحد الذي تكون فيه احياناً المباحث السياسية الغربية أو تلك التي وصلتنا من اليونان القديمة هي المعيار و الملاك (راجع في ذلك: لك زائي، العددان ٢١-٢٢، ص ١١٥). ففي العالم الإسلامي عامة و في إيران خاصة نجد أن جميع مباحث الفكر السياسي تبدأ من اليونان القديمة، حتى تصل إلى اليوم بعد طيها مراحل مختلفة. و جميع المواضيع و المفاهيم الموجودة في تاريخ الفكر السياسي الغربي منذ ذلك الحين . اليونان القديمة . و حتى اليوم تدرّس و تبحث بشكل جيد و تام في جامعاتنا و من قبل مثقفينا، في حين أن دراسة الفكر السياسي الإسلامي تقتصر في أغلب الاحيان على دراسة أفكار بعض الفلاسفة و المفكرين مثل : الفارابي، الخواجة نصير الدين الطوسي، الماوردي، الخنجي، ابن سينا، الخواجة نظام الملك و آخرين، وبالطبع يذكر الدراس دائماً بتأثر هؤلاء العلماء بالفكر اليوناني القديم. في حين أنه و حسب دراسة قام بها نصر محمد عارف ، فإن ١٨% فقط من المفكرين المسلمين يتم البحث في أفكارهم

في مجال الفكر السياسي الإسلامي ، وأن الـ ٨٢% الآخرين لا يزالون غائبين عن ساحة الدراسة و البحث، كما أن الباحثين في الفكر السياسي الإسلامي لم يتجاوزوا في مراجعاتهم لـ ٦% فقط من المصادر الإسلامية الموجودة (انظر: عارف، ١٣٨٤ هـ . ش (٢٠٠٥م) ، صص ٤٠ و٤٦-٤٨). و قد أدى عدم المعرفة بـ ٨٢% من المفكرين السياسيين المسلمين و مؤلفاتهم من قبل الباحثين في مجال الفكر السياسي الإسلامي من جهة، و سيطرة المؤلفات و الفكر السياسي الغربي على حواضرنا العلمية من جهة ثانية، إلى سلب الإبداع و حتى تصور إمكانية الإبداع من قبل باحثينا، حتى وصل الأمر بالعديد منهم و ضمن أطر فكرية معينة إلى نتيجة مفادها: إننا مهما عملنا سنبقى متأخرين عن الغرب، فهؤلاء . الغربيون . لم يتركوا فسحة للفكر بعد الذي توصلوا إليه. و حسب هذا التصور، فإن المعرفة الغربية، معرفة و عقلانية بشرية متكاملة و عالمية لابد لجميع الثقافات و الحضارات الأخرى من القبول بها و التسليم أمامها (See: Hanafi, ١٣-١٦ August, ١٩٨٨) .

إن أساس الفكر السياسي عند المسلمين، سواء في العصر الوسيط أو في العصر الحاضر، هو يوناني و غربي، و قد أدى لأن تتحرك هذه المعرفة بما ينسجم و النظام المعرفي اليوناني و الغربي. لذلك نجد العديد من التعاليم و المفاهيم السياسية النابعة من صميم الإسلام، لا مكان لها في الفكر السياسي عند المسلمين، و أنها سيقت إلى الهامش في إطار المباحث الفقهية و الكلامية و الأخلاقية و غيرها. لأن الأسس و الفروضات المسبقة المعرفية متبانية بين الإسلام و فلاسفة اليونان، وأن ما سعى اليه الفلاسفة المسلمون هو الانسجام بين عقائدهم و آراءهم و آراء الفلاسفة اليونان. و تشكل اليوم دراسة الفلسفة الإسلامية في العصر الوسيط ، الجزء الأكبر من دراسات الفكر السياسي الإسلامي. و هؤلاء في الغالب متأثرون بالفلسفة اليونانية (انظر: عارف،١٣٨٤ هـ . ش (٢٠٠٥م)، ص ٥٤) و منسجمون مع الأجزاء الأخرى من منظومة الفكر السياسي عند المسلمين و التي لها أسس يونانية، و فيما لو أدخلنا بعض المفاهيم و المباحث السياسية من نهج البلاغة . مثلاً . ضمن هذه المنظومة ، سنجدها غريبة عليها و لن تجد لها مكاناً في هذه المنظومة المعرفية المختلفة.

إن تعميم أسس الفكر السياسي اليوناني في العصر الوسيط و الفكر السياسي الغربي في العصر الحاضر بين المفكرين المسلمين و مثقفي العالم الإسلامي و الذي استمر على مدى قرون طويلة، انتهى الى تصور و عقيدة ثابتة عند الكثيرين، و هي أن الإسلام لا يمتلك معرفة و فكراً سياسياً، و أنه لا يمكننا البحث و تتبع مواضيع سياسية منسجمة و مرتبة أو تدوينها (راجع: ١٩٥٤م، ص ٧٢). هذا في حين أن ٨٢% من الباحثين و المفكرين السياسيين المسلمين و آثارهم غير معروفة إلى الآن، و إننا لم نشاهد لحد اليوم دراسة حقيقية لما تضمنه نهج البلاغة – مثلاً – أو قراءة لأفكار الإمام علي (ع)، في حين أن هذا الكتاب و هذه الشخصية يمكنهما أن يشكلا مادة دسمة في بحوث الفكر السياسي الإسلامي، و أساساً للكثير من المعارف و النظريات في حقل المعرفة السياسية. لقد وصل الإيمان بالاقتباس و التقليد من اليونان إلى حدّ تصور فيه البعض المباحث الإسلامية الأصلية أيضاً مأخوذة من التراث اليوناني القديم .

٢– عدم أصالة البحوث:

من المعوقات و العوائق المهمة الأخرى التي تقف أمام الإبداع في الفكر السياسي الإسلامي، أن هذه المباحث لا تقوم على ذاتها، أو بعبارة أخرى ليست أصيلة. فالفكر السياسي الإسلامي الذي يتحدث عنه المسلمون و يبحثون فيه وجد

نفسه في الأجواء الفكرية و المعرفية الغربية، و هو يسعى ضمن هذه الأجواء (وعلى أساس هذا المنطق) لاستعادة قراءة نفسه و تعزيز موقعه و إثبات هويته و الحفاظ عليها! في حين أن بذل الكثير من الجهد في هذا الاتجاه سيزيد من ضياع هويته و انحداره في وادي الفكر الغربي، لانه يبتعد شيئاً فشيئاً عن أسسه و منطلقاته و جذوره، و يقيم بناءه على أرض غيره ! فيكون مولوداً مسلماً في دار غير المسلمين !!

و يشير كل من نصر محمد عارف و حسن حنفي بحق إلى أن العقل الأوروبي و التاريخ و الثقافة و مسيرة الحياة الفكرية الأوروبية استطاعت أن تعمم نفسها و تجعل من نفسها تاريخاً و ثقافة و عقلاً و أفكاراً بشرية و إنسانية عامة، و طلبت من الآخرين أن يبحثوا عن مكانتهم ضمن هذا السياق التاريخي و الفكري الخاص ، و قد قبل الآخرون بذلك تقريباً. و في مثل هذه الحالة، سنجد من الطبيعي جداً أن تبدأ كتب الفكر السياسي من اليونان القديمة، ثم تدخل مرحلة الرومان، ثم القرون الوسطى و عصرالنهضة و عصر التنوير، حتى تصل إلى الفكر السياسي الغربي المعاصر. و هذا يعني أن تاريخ أوروبا أصبح تاريخ العالم، و أنه لا مكان لأفكار و ثقافات و حضارات إيران القديمة و الهند و الصين و مصر و بين النهرين و غيرها، لأنه عليها أن تعيد قراءة نفسها ضمن مسار التاريخ الأوروبي. (عارف، ١٣٨٤ هـ . ش (٢٠٠٥م)، ص ٥٣، حنفي و الجابري، العدد ٩، شتاء ١٣٧٥ ش (١٩٩٦م)، صص ٢٤٣و٢٤٤) لذلك ما دام الفكر السياسي الإسلامي لم يضع أقدامه على أساساته الحقيقية و أرضيته الفكرية و المعرفية الخاصة به، و لا يعيد قراءة نفسه و إنتاج معرفته على أساسها، فلن تكون هناك دينامية و إبداع فيه.

٣- بحوث غير تخصصية:

إن وجود فروضات مسبقة في أذهان الباحثين تمتد إلى الفكر السياسي الغربي يعد عائقاً و مانعاً في طريق البحث في الفكر السياسي الإسلامي، و بعبارة أدق، يمكن تقسيم الباحثين في مجال الفكر السياسي الإسلامي، إلى قسمين، هما: الأول، المطلعون على العلوم و الأفكار السياسية الموجودة و السائدة و التي مصدرها الغرب، و قد درس هؤلاء في هذه المجالات ثم بدأوا بالبحث في مجال الفكر السياسي الإسلامي، و الثاني، هم الذين لم يدرسوا الفلسفة السياسية الموجودة و لا يحملون تخصصاً فيها، لكنهم و من خلال تخصصهم في العلوم الإسلامية، يبحثون في مجالات الفكر السياسي الإسلامي، و يؤلفون في ذلك. و بالطبع فإن مؤلفات و كتابات القسم الثاني لا تلفت أذهان و أنظار المحافل العلمية و المختصين في مجال الفكر السياسي، لأنها بعيدة عن أجواء العلوم السياسية و هي غريبة عن أدبيات هذا العلم و الأجواء العلمية و الذهنية التي تسود الباحثين فيه، و بالتالي فهي في رأي المختصصين سطحية و بدائية. و على هذا الأساس فالحديث عن إبداع في هذا القسم غير وارد أساساً، لأنهم يكتبون خارج نطاق و عرف العلوم السياسية، أما الباحثون في القسم الأول و المتخصصون في العلوم السياسية الذين يبحثون في تراث و مؤلفات الفكر السياسسي الإسلامي، فإنهم يواجهون آفة و مشكلة فيالغالب، و المشكلة في أنهم يلجون الفكر السياسي الإسلامي بالعقلية التي يحملونها والمفاهيم التي تشبعوا بها من الأفكار السياسية الغربية، في حين أن هناك تبايناً بين أطر و مضامين الفكر السياسي الغربي من جهة و أطر و مضامين الفكر السياسي الإسلامي من جهة أخرى، و هذا الاختلاف أو عدم الانسجام يوجد خلاً أو تضاداً ينتهي في الختام إلى الحيلولة دون الإبداع في مجال الفكر السياسي الإسلامي، و قد تكون تبعته لدى بعض الباحثين أنهم يصلون إلى نتيجة مفادها عدم وجود فكر سياسي إسلامي بالأساس .

على سبيل المثال يشكل مفهوم السلطة أو القوة المحور الذي تدور حوله مباحث الفكر السياسي الغربي، في حين أن السلطة ليست هي الموضوع الأساس و محور الفكر السياسي الإسلامي . فبرأيي أنا، يعتبر «الحق» بمعنى الحقوق، جوهر و أساس السياسة و الفكر السياسي في الإسلام. أو نجد أن قسماً كبيراً من الفكر السياسي الغربي فيما يتعلق بالناس و الشعوب، يدور حول المؤسسات المدنية، و التعامل بين الناس و السلطة، و تأثير المؤسسات المدنية على أداء السلطة و تصرفاتها. في حين أن مثل هذه المؤسسات المدنية الموجودة في الغرب غير موجودة في الإسلام، و قد يثير إدخالها إلى العالم الإسلامي ردود فعل من قبل الإسلاميين، لأن آليات التأثير الجماهيري على قرارات السلطة و أداءها يختلف في الإسلام، فهناك مثلاً «الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر». و على أساس ما تقدم، و في ضوء المثال الذي سقناه، هناك أربعة أصناف من الباحثين ستقع في الخطأ أو تواجه مشكلة، و هي:

أولاً- بعض الباحثين في مجال الفكر السياسي الإسلامي و الذين يسعون نحو المؤسسات المدنية- على الطريقة الغربية- في الإسلام، و يحاولون استخراج مؤسسات مدنية من خلال تعاليم الإسلام و التوفيق بين هذين الاثنين .

ثانياً- الأكثرية من المثقفين الإسلاميين و العلماء و المجتهدين الذين يؤمنون بدينامية الإسلام و مواكبته للعصر، و الذين أدركوا وجود مثل هذه المفاهيم في الإسلام، فقاموا بطرح قضايا الانسجام و التوفيق بين الإسلام و الديمقراطية من زوايا مختلفة عن طريق المحاضرات أو الكتابات و لكن بشكل أكثر سطحية من المجموعة الأولى (انظر: القرضاوي، ١٤١٩ هـ (١٩٩٩م)) .

ثالثاً- و الذي يشمل الإسلاميين المتطرفين و المتعصبين الذي يرفضون أي توافق و انسجام بين الإسلام و الديمقراطية، و يعتقدون أن مكانة الناس في النظام السياسي الإسلامي تتلخص بالطاعة و العمل بالتكاليف و الواجبات.

رابعاً و أخيراً- المؤمنون بالفصل بين الإسلام و السياسة، و الذين يرون تعارضاً بين الإسلام و الديمقراطية، و هؤلاء يستندون إلى رأي المجموعة الثالثة في أن النظام السياسي الإسلامي يقوم على الطاعة و التكليف و أنه لا دور للناس فيه، لأن عملهم هو مجرد الطاعة و القيام بما ألزمته الشريعة في ذلك عليهم.

و يتضح أن المشاكل و الإبهامات السالفة تنشأ بسبب كتابات و أفكار قسمين من الفكرين، القسم الأول: المتخصصون في العلوم الإسلامية الذين لا يملكون تخصصاً في المباحث السياسية، و الثاني: المتخصصون في العلوم السياسية و الفكر السياسي الذين لا يملكون تخصصاً و لا إلماماً بالعلوم الإسلامية.

الموانع و العقبات السياسية و الحكومية:

١- رسمية المفاهيم السياسية الإسلامية:

إن تحول بعض المفاهيم السياسية الإسلامية الأصلية إلى مفاهيم رسمية تابعة للحكومة يعد من الموانع و العقبات التي تقف بوجه الإبداع في مجال الفكر السياسي الإسلامي. فمنذ سلطة بني أمية المطلقة في العام ٤١ للهجرة و حتى نهاية الخلافة العثمانية في العام ١٩٢٤ م كان الحكام المسلمون يحكمون العالم الإسلامي على وسعته و امتداده الجغرافي، باسم الإسلام. و كان بعضهم ملتزمين بالشعائر و المظاهر الدينية و مهتمين بها. و من الطبيعي أن يكون الأساس و المبدأ في كل حكومة هو مراعاة المصالح السياسية و الحفاظ على النظام، و من الطبيعي أيضاً أن تستغل هذه الحكومات تعاليم الدين الإسلامي لتثبيت سلطتها و تأمين مصالحها، و في ذلك تلعب التعاليم و المفاهيم

السياسية الدينية دوراً أساسياً و محورياً. و لهذا الاستغلال من الدين، خصيصتان:

الأولى، كان طويلاً و ممتداً من الناحية الزمنية، فقد تجاوز الألف عام، و هذا الامتداد التاريخي ركز بعض المفاهيم في ثقافة الشعوب الإسلامية و حولها إلى مؤسسات.

و الثانية، كان عاماً و شاملاً جداً، بحيث أنه أخضع و غطى جميع الناس و مشمل المراكز و المدارس العلمية. و حتى لو كان هناك بعض العلماء أو بعض المراكز يسيرون خلافاً للتيار العام و يطرحون آراء و تصورات مخالفة، فإن آثارهم و آراءهم بقيت محصورة في زاوية معينة و بالتالي لم يكن لها تأثير عملي.

و على هذا الأساس، تحولت المفاهيم الأساسية السياسية الإسلامية و على مدى أكثر من ألف سنة و بشكل واسع و جذري إلى حربة إيديولوجية متعصبة لضرب و قمع معارضي ظلم و استبداد الخلفاء و الملوك، و إلى سيف مقدس بيد الحكام يقتلون به كل من يعارضهم فيحصلون بذلك على ثواب الدنيا و أجر الآخرة أو تحول إلى وسيلة خداع للجماهير و تهديد و نفي و قتل العلماء المخالفين و سبباً لتطميع وعاظ السلاطين. و كان من الطبيعي في هذا الجو من الإرهاب و الاختناق و لهذه الفترة الطويلة، أن لا تتكون المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي الإسلامي بالعمق و التنظير و العقلانية و الدقة المرجوة (٦) و أن نواجه اليوم حفنة من المفاهيم الدعوية و الإعلامية التي لا فائدة منها سوى الدفع باتجاه طاعة الأنظمة الرسمية و الحكومات و التي تخلو من أية قيمة علمية و أكاديمية.

٢– خطابية و سطحية المفاهيم الإسلامية السياسية:

و العقبة الأخرى التي تقف بوجه الإبداع في مجال الفكر السياسي الإسلامي، هو تحول المفاهيم السياسية الإسلامية الأصلية إلى مجرد خطابات و شعارات، خلافاً لما عليه الفكر السياسي الغربي، الذي ينضَج في الحواضر العلمية و بين العلماء و الفلاسفة، و لأن السياسة العملية و النظرية في العالم الإسلامي جرى الدمج بينهما منذ البداية، بحيث أصبح من الصعب الفصل بين الاثنين، فهذا يعود إلى حضور و تأثير الناس و التصاقهم بالمجال السياسي و الحكومي، و كان على جهاز السلطة أيضاً المحافظة على اتصاله بالناس، و أن يقنعهم بأنه يحكمهم وفق تعاليم الإسلام.

و على هذا الأساس أصبحت المفاهيم الأساسية و السياسية الأصلية تتداول بين الناس و في تجمعاتهم و مجالسهم قبل أن تمحَص و تبحث بين العلماء و المفكرين، و قد لعب الخطباء و الوعاظ دوراً كبيراً في بيان و شرح تلك المفاهيم. و كان على هؤلاء الخطباء و الوعاظ أن يخوضوا في تلك المباحث بما تقتضيه مهنتهم في الخطابة و ما تمليه عليهم مصلحة السلطة و الحاكم، و بالمستوى الذي يكون مفهوماً من قبل جماهير المستمعين أيضاً. الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى هذه المباحث، و لأن هذه العملية استمرت لأكثر من ألف عام، فقد انتهى الأمر بالمفاهيم الأساسية الإسلامية إلى الابتعاد عن المحافل العلمية و التخصصية، و أن لا تبحث بشكل حقيقي من قبل العلماء و أهل الفكر. و بهذا الشكل لم تحصل أية معرفة علمية و لم تتشكل أية معرفة فيما يتعلق بهذه المفاهيم.

و اليوم يجد المتخصصون و الأساتذة في مجال الفكر السياسي أنفسهم في مقابل حفنة من المصطلحات الخطابية و الشعارات المقبولة من عامة الناس، هذه المصطلحات الفاقدة للمنهجية و التعقيدات التي تتصف بها البحوث السياسية، و بالنهاية يصل هؤلاء المتخصصون و الأساتذة إلى نتيجة مفادها أن الإسلام يفتقد للرؤى السياسية. أما الباحثون في مجال الفكر السياسي الإسلامي فإنهم يواجهون نفس المشكلة، مع فارق هو أن هؤلاء يحاولون التأليف و التنظير في هذا المجال، لكن سطحية و خطابية المفاهيم

أصبحت عائقاً أمام الباحثين للوصول إلى هدفهم المنشود. فعلى سبيل المثال يعتبر «الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر» واحداً من أهم المبادئ و الأسس السياسية في الإسلام، و تتسع دائرة هذا المبدأ و المفهوم من أعلى مراتب السلطة و الدولة الإسلامية لتصل إلى الدوائر و المجالات الفردية، و يشكل مفهوم الإصلاح الأساس في جميع تلك الدوائر و المجالات. و لعل المستهدف الأساس و المجال الأول لاستخدام هذا المفهوم هو السلطة و الحكومة و هو ما توضحه لنا دراسة التاريخ السياسي لفترة صدر الإسلام. لكن اليوم و عند سماع هذا المفهوم من قبل الباحث و المتخصص في العلوم السياسية، من النادر أن تتبادر إلى ذهنه نظريات و آليات و مفاهيم، مثل: أساليب الرقابة السياسية، المسؤولية أمام مطالبات الشعب، محاسبة المسؤولين، حرية المعارضة، التوظيف على أساس الكفاءة، رفع الفساد السياسي، تغيير الحكومات و الحكام، المؤسسات المدنية و غيرها، بالعكس تتبادر إلى الأذهان قضايا جزئية و غير سياسية مثل: التوصية بالحفاظ على الحجاب، عدم سماع الأغاني و الرقص، حسن الهندام و عدم التعري و أمور أخرى من هذا النوع.

٣- تغلغل السلطة إلى دائرة العلم و المعرفة:

إن تركيبة عالم اليوم، قلصت من دائرة الشؤون الخاصة بالأفراد و مجال حرماتهم، و بالعكس زادت من نفوذ و تغلغل الحكومات و السلطة. و من المجالات و الدوائر التي أصبحت تحت سيطرة السلطة السياسية و الحكومات و بشكل منتظم، هو العلم و المعرفة و المراكز العلمية و البحثية و الجامعات. و مع وجود تباين في قوة و شدة هذه السيطرة على أساس وضع البلد و نوع المجال العلمي، لكن دائرة العلوم الإنسانية و الدراسات السياسية بقيت هي الدائرة الأكثر اهتماماً و سعياً للإخضاع و السيطرة من قبل السلطة. (زكريا، ١٩٨٨م، صص ٣٨٠-٣٨٣ و ٤١٣) الأمر الذي أدى إلى محدوديات و قيود كثيرة تفرض على أنشطة الباحثين، و مما أدى بالنهاية إلى عدم الإبداع في البحوث التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي. و لا شك أن مثل هذه القيود ستكون على المدى البعيد بضرر المجتمعات و الحكومات نفسها، لكن للأسف فإن الحكومات تنظر إلى مصالحها الآنية فقط.

النتيجة:

بالرغم من أن الإبداع في البحوث التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي «قليلة جداً»، لكن المشكلة هي أن هذه الإبداعات لا تشكل أرضية لتحولات أساسية من الناحية المعرفية و العلمية و بما يشكل عاملاً مؤثراً في السياسات الجارية في المجتمعات الإسلامية.

و من خلال دراسة العقبات و الموانع المنهجية التي تقف أمام الإبداع في مختلف المجالات، نجد أن الدور الأساس هو للنظام التعليمي و المعرفي الذي ساد العالم الإسلامي في القرون الوسطى و اليوم، و من ثم للباحثين في هذا المجال. فإذا كان التعليم و التعليم العالي اليوم ضمن دائرة السلطة و الحكومات، فلابد من إعطاء الدور الأساس للحكومات و السلطات في أية عملية تحول و تطور في مجال البحوث و الدراسات التي تتناول الفكر السياسي الإسلامي، و لو كانت الحكومة تؤمن بضرورة الإبداع العلمي في مجال الفكر السياسي الإسلامي و تؤكد على دعم هذه المجالات البحثية و تقويتها، ثم و في مرحلة لاحقة تقوم بتغيير النظام التعليمي و تستحدث مراكز علمية و تعليمية صغيرة هدفها تربية و إعداد متخصصين في مجال الفكر السياسي الإسلامي، ثم و في مرحلة ثالثة و متطورة تتخذ شتى الإجراءات و الخطوات الحقيقية لربط الباحثين بالمراكز البحثية و

العلمية الموجودة خارج البلاد، ففي هذه الحالة يمكن ان نأمل و بعد فترة أقلها ٥٠ عاماً بظهور تحولات علمية حقيقية و إبداعات على مستوى النظرية و التنظير في مجال البحث الخاص بالفكر السياسي الإسلامي.

الهوامش:

١- في هذا الصدد، انظر: محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية، محمود مهدوي دامغاني، طهران: نشر بنياد، ١٣٦٥ هـ. ش (١٩٨٦م) ؛ و محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، بيروت، القاهرة: دار الشروق، ص١٤١٠هـ (١٩٨٩م) صص ٤٢-٦٤ و ١١٦-٤٣؛ محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي، قم: دار الثقافة للطباعة و النشر، ١٤١٤ هـ. (١٩٩٤م)، صص ٧٤-٧٨ و ٨٥-٨٧ و ١٥٩-١٦٩ و ٥١٥-٩٩؛ محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، الأردن: دار الفرقان:١٩٨٦ م، صص ١٣١-١٥٠؛ و محمد البهي، الدين و الدولة من توجيه القرآن الكريم، بيروت: دار الفكر، ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م)، صص ٣٧١-٥٤٣؛ وعبد الكريم الخطيب، الخلافة و الإمامة، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥م)، صص ١٦٩-١٩٢؛ و سمير عالية، نظرية الدولة و آدابها في الإسلام، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ١٤٠٨ هـ. (١٩٩٨م)، صص ٣١-٤١؛ و أحمد حسين يعقوب، النظام السياسي في الإسلام، بيروت: الدار الإسلامية، ١٤١٧ هـ. (١٩٩٦م)، صص ٢٧٠-٢٥٧؛ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، نظام الحكومة النبوية، حواشي و تعليق: علي محمد دندل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ. (٢٠٠١م) ، صص ٢٧٥-٣٠٠؛ خليل عبد الكريم، دولة يثرب، مصر: سينا للنشر و مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٩م.

٢- راجع: شمس الدين محمد شهروزي، شرح حكمة الإشراق، تصحيح و تحقيق: حسين ضيائي تربيتي، طهران: پژوهشگاه علوم انساني و مطالعات فرهنگي، ١٣٨٠ ش (٢٠٠١م)، صص ٤٤-٤٨.

٣- هناك اختلاف كبير و تمايز بين طرح المباحث و المواضيع الجديدة التي تقوم على النظريات السابقة ضمن مسيرة ممتدة و تكاملية، و بين ما نجده اليوم من بحوث إسلامية متأثرة بآراء و مناهج العلماء السلف، و نحن نرى هذا الصنف الأخير سلبياً و من معوقات البحث المنهجي و المعاصر.

٤- للنظر إلى القضية من زاوية أخرى، راجع: حسن حنفي، «الفلسفة و التراث» ضمن: الفلسفة العربية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م، ص ٣٧٩؛ و حسن حنفي، هموم الفكر و الوطن، القاهرة: دار قباء، ١٩٨٨م، ص ص ١٤و١٥.

٥- حول ماهية علم الفقه، راجع: مصطفى ملكيان و آخرون، گفتگوهاي فلسفه فقه، قم: مركز انتشارات تبليغات اسلامي، ١٣٧٧ هـ. ش (١٩٩٨م).

٦- انظر: علي أصغر حلبي، مباني انديشه‌هاي سياسي در ايران و جهان اسلام، تهران: انتشارات زوار، ١٣٨٢ هـ. ش (٢٠٠٣م) صص ٥٣-٥٧.

المصادر و المراجع:

[١] أبو فارس، محمد عبد القادر، النظام السياسي في الاسلام، الاردن: دار الفرقان :١٩٨٦ م؛

[٢] بدوي، عبد الرحمن، الأصول اليونانية للنظريات الاسلامية السياسية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤م.

[٣] البهي، محمد، الدين و الدولة من توجيه القرآن الكريم، بيروت: دار الفكر، ١٣٩١ هـ (١٩٧١م)؛

[٤] حسن، حسن عباس، ساختار منطقي انديشه سياسي در اسلام، ترجمة مصطفي فضائلي، قم: بوستان كتاب قم،١٣٨٣ ش (٢٠٠٤م)

[٥] حلبي، علي أصغر، مباني انديشه هاي سياسي در ايران و جهان اسلام، طهران: نشر زوار، ١٣٨٢ هـ. ش (٢٠٠٣م)

[٦] حميد الله، محمد، مجموعة الوثائق السياسية، محمود مهدوي دامغاني، طهران: چاپ و نشر بنياد، ١٣٦٥ هـ. ش (١٩٨٦م)؛

[٧] حنفي، حسن، «الفلسفة و التراث» ضمن: الفلسفة العربية المعاصرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م.

[٨] ـ، و الجابري، محمد عابد، «مكالمه دو فرهنگ» ترجمة محمد مهدي خلج لكتيب حوار الشرق و الغرب، مجلة: نقد و نظر، العدد ٩، شتاء ١٣٧٥ ش (١٩٩٦م)، (بالفارسية).

[٩] ـ، هموم الفكر و الوطن، القاهرة: دار قباء، ١٩٨٨م.

[١٠] الخطيب، عبد الكريم، الخلافة و الإمامة، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥م).

[١١] زكريا، فؤاد، آفاق الفلسفة ، بيروت: دار التنوير و المركز الثقافي للطباعة و النشر، ١٩٨٨م .

[١٢] شكوري، أبوالفضل، فقه سياسي اسلام، قم: مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلامي، ١٣٧٧ هـ. ش (١٩٩٨م).

[١٣] شمس‌الدين، محمد مهدي، في الاجتماع السياسي الإسلامي، قم: دار الثقافة للطباعة و النشر، ١٤١٤ هـ (١٩٩٤م).

[١٤] شهروزي، شمس‌الدين محمد، شرح حكمة الإشراق، تصحيح و تحقيق: حسين ضيائي تربيتي، طهران: پژوهشگاه علوم انساني و مطالعات فرهنگي، ١٣٨٠ ش (٢٠٠١م).

[١٥] صادقي رشاد، علي‌أكبر، دين پژوهي، طهران: پژوهشگاه فرهنگ و انديشه اسلامي، ١٣٨٤ هـ. ش (٢٠٠٥م).

[١٦] عارف، نصر محمد، منابع و آثار سياسي اسلامي، ترجمه و تعليق: مهران اسماعيلي، طهران: نشر ني، ١٣٨٤ هـ. ش (٢٠٠٥م).

[١٧] عالية، سمير، نظرية الدولة و آدابها في الإسلام، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ١٤٠٨هـ (١٩٩٨م).

[١٨] عبد الكريم، خليل، دولة يثرب، مصر: سينا للنشر و مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٩م.

[١٩] عبدالخالق، فريد، في الفقه السياسي الإسلامي، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٩هـ (١٩٩٩م).

[٢٠] عميد زنجاني، عباس‌علي، فقه سياسي: حقوق و تعهدات بين المللي و ديپلماسي در اسلام، طهران: انتشارات سمت ، ١٣٧٩ش (٢٠٠٠م).

[٢١] العوا، محمد سليم، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، بيروت، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٠هـ (١٩٨٩م)؛

[٢٢] القرضاوي، يوسف، من فقه الدولة في الإسلام، القاهرة: دار الشروق، ١٤١٩ هـ (١٩٩٩م)؛

[٢٣]الكتاني، عبدالحي بن عبد الكبير، نظام الحكومة النبوية، حواشي و تعليق: علي محمد دندل، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م)؛

[٢٤]لك زائي، شريف، «بررسي وضعيت فلسفه سياسي در ايران» ، فصلية: پژوهش و حوزه، العددان ٢١-٢٢.

[٢٥]مجتهد شبستري، محمد، نقدي بر قرائت رسمي از دين، طهران: طرح نو، ١٣٧٩ هـ. ش (٢٠٠٠م).

[٢٦]ملكيان و آخرون، مصطفى، گفتگوهاي فلسفه فقه، قم: مركز انتشارات تبليغات اسلامي، ١٣٧٧ هـ. ش (١٩٩٨م).

[٢٧]يعقوب، أحمد حسين، النظام السياسي في الإسلام، بيروت: الدار الإسلامية، ١٤١٧هـ (١٩٩٦م)؛

[٢٨] Hanafi, Hassan, 'the middle east in whose world?' the fourth Nordic conference on Middle East studies: the Middle East in globalizing world, Oslo, ١٣-١٦ August, ١٩٨٨.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

موانع روش‌شناختی نوآوری در تحقیقات سیاسی اسلام

علی اکبر علیخانی[1]

تاریخ دریافت: ۱۳۸۶/۸/۲۸ تاریخ پذیرش: ۱۳۸۶/۱۲/۲۰

به نظر می‌رسد که روند نوآوری و تولید دانش در مطالعات اندیشهٔ سیاسی اسلام از پویایی و سرعت لازم برخوردار نیست، این مقاله در صدد است به تبیین موانع روش‌شناختی نوآوری در تحقیقات اندیشهٔ سیاسی اسلام بپردازد. این موانع در چهار دسته مورد بررسی قرار گرفته‌اند: دستهٔ اول موانعی که به محقق مربوطند؛ دستهٔ دوم موانعی است که به نظام آموزشی و معرفتی در جهان اسلام باز می‌گردد؛ دستهٔ سوم به موانعی می‌پردازد که از نظام علمی و معرفتی غرب ناشی می‌شوند و تأثیرگذاری جوهرهٔ اندیشهٔ غرب، اندیشهٔ مسلمانان را تحت تأثیر قرار داده است؛ دستهٔ چهارم موانعی را مورد بحث قرار می‌دهد که به نظامهای سیاسی و حکومتهای جهان اسلام مربوط می‌شود.

کلید واژگان: اندیشهٔ سیاسی اسلام، نوآوری علمی، روش‌شناسی، غرب.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی

۱. استادیار، عضو هیأت علمی و رئیس پژوهشکده مطالعات فرهنگی و اجتماعی وزارت علوم